المؤتمر الدولي الأول لإدارة الهوية
بيان سول

ديباجة

1- نحن، المشاركين من مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المجتمعين في المؤتمر الدولي الأول لإدارة الهوية المعقود في الفترة من 23 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2014 في سول، جمهورية كوريا؛

2- إذ نضع في الاعتبار أن الهدف الرئيسي من المؤتمر يكمن في خلق التآزر، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والدولي ونشر المعرفة المتخصصة من أجل تحسين نظم السجلات المدنية وتحديد الهوية المدنية؛

3- وإذ نشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، بوصفه المبادئ المؤسسة لحق الفرد في الحصول على هوية؛

4- وإذ نؤكد من جديد الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نفسها في عام 2000 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 الذي جُمِّعت وقُدمت فيه بواسطة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بعض البيانات عن المؤشرات التي ترصد التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية؛

5- وإذ نأخذ في الحسبان أنه ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام 2015 أن تعتبر التسجيل المدني أمرا أساسيا للهوية القانونية ولكافة الحقوق التي تخولها للفرد وأن الهوية القانونية بدورها أمر حاسم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع؛

6- وإذا نأخذ في الحسبان أن خطة التنمية لما بعد عام 2015 تكمن في عدم التخلي عن أي أحد وأنه بالتالي من الضروري ردم فجوة الهوية بشكل بناء وواع برفع الغطاء عن المنسيين؛

7- وإذ ندرك أن التسجيل المدني هو أساس الهوية المدنية للأفراد وبأن وجود صلة عضوية بين الاثنين أمر بالغ الأهمية؛

8- وإدراكا منا للأهمية الأساسية لما تمثله الوثائق المرجعية للهوية من دليل، من قبيل شهادات الميلاد، من بين أمور أخرى، لتحديد الهوية، وإذ ندرك أيضا مساهمتها في الأمن الوطني والدولي، بما في ذلك تيسير السفر الدولي الآمن ومراقبة الحدود إلى جانب توفير الأمن لمعاملات القطاعين العام والخاص؛

9- وإذ ندرك بأن الهوية تيسِّر حصول المواطنين على الخدمات الاجتماعية، وبالتالي، من الأهمية بمكان القيام على دورة إدارة الهوية والهيكل الأساسي للهوية وتأمينها على نحو فعال لضمان ثقة الجمهور.

10- وإذ نلاحظ التقدم والإنجازات التي حققتها مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تحسين نظم التسجيل المدني ونظم الإحصاءات الحيوية ونظم تحديد الهوية المدنية؛

11- واعترافا بمساهمة الشركاء الإنمائيين الدوليين، والمنظمات الإقليمية والتعاون الثنائي فضلا عن دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحسين التسجيل المدني، وتحديد الهوية المدنية، والإحصاءات الحيوية.

فإننا:

1- نشيد بالتقدم والإنجازات التي حققتها البلدان في تحسين إدارة نظم الهوية المدنية.

2- ونسلم بالحاجة إلى وضع سياسات شاملة تتعلق بالهوية الوطنية لدعم أدوات صنع القرار، وكذلك لحماية جميع الأفراد وتمكينهم من حصولهم على حقوقهم المدنية والقانونية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن الخدمات المخولة لهم.

3- ونسلم بالحاجة الملحة إلى تسجيل المواليد والوفيات على نحو شامل كأساس لوضع وتحديد أنظمة آمنة للهوية من شأنها أن تعزز نظم الإحصاءات الحيوية وتدعم السياسات والبرامج في القطاع العام.

4- ونشجع الحكومات على وضع ما يلزم من سياسات وإطار قانوني بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية في أنظمة إدارة الهوية المدنية.

5- وندرك الحاجة إلى وضع مبادئ وتوصيات دولية بشأن الصلات بين نظم التسجيل المدني وتحديد الهوية الوطنية.

6- ونشجع الحكومات على تعزيز وتيسير تنسيق أكثرَ بين سلطات الهوية الوطنية والتسجيل المدني وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إدارة هوية الناس ولضمان التسجيل الفعلي للأحداث الحيوية.

7- ونحث الحكومات على تكثيف جهودها لوضع نهج شامل وتنفيذه لإنشاء أنظمة قوية لإدارة الهوية.

8- ونشجع البلدان على إجراء تقييمات مفصلة ووضع خطط عمل وطنية، مع تحديد الموارد الرامية إلى التعجيل بإدخال تحسينات على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدارة الهوية.

9- ونسلم بالحاجة إلى قابلية التشغيل البيني لنظم التسجيل المدني وتحديد الهوية وغيرها من النظم لتعزيز تقديم الخدمات للأفراد ولضمان توفير بيانات في الوقت المناسب ودقيقة وموثوق بها لاتخاذ القرارات.

10- ونحث على وضع نظم للتسجيل المدني وإدارة الهوية كأدوات رئيسية في الحد من المخاطر خلال الكوارث وذلك بالمساهمة في إدارة الكوارث والتصدي لها.

11- ونرحب بآليات من قبيل المؤتمرات الوزارية المقبلة في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا حتى تلتزم الحكومات بتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإدارة الهوية، حسب الاقتضاء

12- ونحث الحكومات على أن تتابع، بالمستويات المناسبة، الدعوة إلى اعتبار العقد 2015-2024 عقدا للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

13- وندعو الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة دعم جهود الحكومات في بناء القدرات وتعبئة الموارد وتنسيق الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز نظم التسجيل المدني وتحديد الهوية.

14- ونشيد بحكومة جمهورية كوريا وشعبها على ما أسبغته من سخاء وكرم ضيافة على المشاركين وعلى استضافتها الناجحة للمؤتمر.

15- ونثني على مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تنظيم المؤتمر ونحث المؤسسات على الحفاظ على العملية من خلال إجراءات المتابعة بما في ذلك تنظيم مؤتمر ثانٍ.

سول،
25 أيلول/سبتمبر 2014